



الاجتماع التحضيري غير الرسمي للجنة المخصصة
للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد
بوينس آيرس، 4-7 كانون الأول/ديسمبر 2001

المقترحات والمساهمات الواردة من الحكومات

تونس: مقترحات بشأن مضمون مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة
الفساد

- 1- ضرورة وضع تعريف موحد لمفهوم الرشوة من جهة الأفعال المكونة لها (أفعال ايجابية وأفعال سلبية من الجانبين الراشي والمرتشى) والأشخاص المتورطين فيها (موظفين عموميين - خواص)، والعائدات المتأتية عنها (مبالغ مالية - هدايا).
- 2- تدعو تونس الى الاستفادة من محتوى الاتفاقيات السابقة التي لها علاقة بالموضوع وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تم التوقيع عليها إبان المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على الاتفاقية، الذي عُقد في باليرمو، إيطاليا، في 12 - 15 كانون الأول/ديسمبر 2000، مع تفادي الازدواجية من جهة، والتضارب أو عدم التلاؤم من جهة أخرى، بين أحكام وآليات المراقبة المكرسة بالاتفاقية المذكورة في هذا المجال ومشروع الاتفاقية الحالية موضوع الدرس.

3- ينبغي التركيز على تعميم التدابير الوقائية بين الدول وخاصة منها الدول التي تحتاج الى بناء قدراتها في هذا المجال. وينبغي أن تعالج هذه التدابير بالخصوص المسائل التالية:

(أ) تنمية الحس بواجب النزاهة لدى الموظفين العموميين والأشخاص المعنيين بالموضوع، بما في ذلك الذوات المعنوية أو بالأشخاص والمؤسسات التي لها دور رقابي في هذا الصدد، ودعم الشعور بواجب الإعلام والتبليغ لديهم؛

(ب) دعوة الدول الى الحرص على تحسين الوضع المادي والاجتماعي للأعوان العموميين؛

(ج) دعوة الدول الى تطوير آليات مراقبة ادارة التصرف في الأموال العمومية، وتطبيق قواعد تضمن شفافية عقد الصفقات العمومية سواء كانت داخلية أو دولية؛

(د) دعوة الدول الى مراجعة القوانين وخاصة ما تعلق منها بالعقوبات لأجل تجسيد خطورة ظاهرة الفساد وتأثيرها على النمو، وتكريس عقوبات جزائية ومدنية وادارية واقتصادية رادعة؛

(هـ) قبول أنواع جديدة من الأدلة مثل التسجيلات الالكترونية، وتوفير الوسائل الكفيلة بحماية الشاكين والشهود.

4- ينبغي للاتفاقية أن تحت الدول على تدعيم التعاون الدولي في المجال القضائي، وخاصة في مادة تسليم المجرمين ولو في غياب إتفاق ثنائي، وفي تطبيق اجراءات التفتيش، وحجز العائدات المستمدة من أفعال الفساد، والقيام بالأبحاث الكفيلة بالكشف عن الجريمة، ومساعدة الدول المعنية على ملاحقتها وعقابها، وتحسين تبادل المعلومات في خصوص التشريعات والخبرات في مجال وسائل عمل السلطات المختصة في مكافحة جرائم الرشوة، مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقلالية وروح المبادرة الواجب توفيرها لهم.

5- وضع برنامج تأهيل للدول التي تشكو من تفشي ظاهرة الفساد والتي لا تتوفر لديها القدرة اللازمة لمراقبتها وكشفها وردعها، وحث الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية، وخاصة المالية منها على مساعدة تلك الدول على التغلب على مشكلة الفقر التي تعد عاملا من العوامل التي تكمن خلف هذه

الظاهرة، اضافة الى زيادة المساعدات التقنية واعداد المشاريع الاستشارية
ومسودات نماذج القوانين والبرامج التكوينية.
